

دور قطاع الصحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ وما بعده

تقرير من الأمانة

١- نظر المجلس التنفيذي في دورته الأربعين بعد المائة وأحاط علماً بنسخة سابقة من هذا التقرير وبمسودة خارطة الطريق ذات الصلة لتعزيز مشاركة القطاع الصحي في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ وما بعده^١. وأثناء مناقشة المجلس للمسألة، طلب أحد الأقاليم من الأمانة إعداد مسودة مقرر إجرائي بشأن خارطة الطريق لكي تنتظر فيها جمعية الصحة، بينما أشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أنها ستقدم ملاحظات خطية على مشروع خارطة الطريق. ودعت الأمانة الدول الأعضاء إلى تقديم أي ملاحظات إضافية على مسودة خارطة الطريق قبل ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١٧، وفي ضوءها نُقِحت المسودة بعد ذلك. (انظر الملحق).

٢- واعتمدت جمعية الصحة العالمية، في أيار/ مايو ٢٠١٦، القرار ج ص ٦٩-٤ الذي طلبت فيه من المدير العام عدة أمور منها أن يعدّ، بالتشاور مع الدول الأعضاء^٢ وهيئات منظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية، خارطة طريق لقطاع الصحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية صوب تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠،^٣ والإسهام في بلوغ الغايات ذات الصلة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وطلب من المدير العام أيضاً أن يعرض خارطة الطريق على جمعية الصحة العالمية السبعين.

٣- وبناءً على ذلك، أعدت الأمانة مسودة خارطة الطريق. وعُقدت في الفترة من ٩ آب/ أغسطس - ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦ مشاورات إلكترونية، تضمنت مسحاً، بشأن المسودة. ويرد فيما يلي النتائج الرئيسية لتلك المشاورة. وقد خضعت المسودة للتنقيح من قبل الأمانة في ضوء المدخلات التي وردت بهذا الشأن وأُتيحت على

١ انظر الوثيقة مت ٣٣/١٤٠ والمحاضر الموجزة للمجلس التنفيذي في دورته الأربعين بعد المائة، الجلسة الخامسة عشرة، الفرع ٢ (بالإنكليزية).

٢ وحسب الاقتضاء، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

٣ الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ مبين في الفقرة ٢٣ من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، التي اعتمدت في القرار ٢ الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/ أغسطس - ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢) (انظر

http://www.unmillenniumproject.org/documents/131302_wssd_report_reissued.pdf، تم الاطلاع في ٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).

الموقع الإلكتروني للمنظمة.^١ وبالإضافة إلى ذلك، شمل جدول أعمال الدورة الثامنة والستين للجنة الإقليمية للأمريكتين تقريراً عن إعداد مسودة خارطة الطريق، كوثيقة معلومات.^٢

مقدمة عن مسودة خارطة الطريق

٤- حسبما طُلب في الفقرة ٢(١) من القرار ج ص ٦٩-٤، وضعت الأمانة في حسابها، لدى إعداد مسودة خارطة الطريق، التوجه العام والإرشادات العامة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية،^٣ والعملية التي تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات لإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفائيات لما بعد عام ٢٠٢٠، والتي أُنشئت من خلال الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.^٤ كما استندت إلى العمل الجاري ذي الصلة الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية، وكذلك إلى استراتيجية تعزيز مشاركة القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي،^٥ مع التركيز بوجه خاص على المجالات المحددة المبينة في الفقرات ٢(١) أ)- (ح) من القرار ج ص ٦٩-٤.

٥- ومن المعترف به أنه يلزم أن تعمل كل القطاعات وأصحاب المصلحة معاً على تحقيق هدف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طيلة دورة حياتها. وتحدد مسودة خارطة الطريق إجراءات ملموسة لقطاع الصحة فيها دور داعم رئيسي أو هام ينبغي أن يضطلع به. وبالنسبة إلى الإجراءات التي لا تندرج تماماً ضمن ولاية قطاع الصحة، فما زال من الضروري التوعية بأهمية الإجراءات والدعم الفعال لتنفيذ الإجراءات، وفي حالات كثيرة زيادة مشاركة قطاع الصحة.

٦- وتُنظم الإجراءات في أربعة مجالات، ألا وهي: الحد من المخاطر؛ المعارف والبيانات؛ القدرة المؤسسية؛ القيادة والتنسيق. وتتماشى مجالات الإجراءات هذه بشكل وثيق مع الأهداف المحددة في الاستراتيجية الجامعة للسياسات الخاصة بهذا النهج الاستراتيجي.^٦ ولكل إجراء بيان حصائل يصف النتائج المرجو تحقيقها منه. ونظراً

١ انظر الرابط: <http://www.who.int/ipcs/saicm/roadmap> (تم الاطلاع في ٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).

٢ الوثيقة CD55/INF/6, Add.1، متاحة على الرابط http://www.paho.org/hq/index.php?option=com_docman&task=doc_download&gid=35899&Itemid=270 (تم الاطلاع في ٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).

٣ انظر التوجه العام والإرشادات الخاصة بتحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، المتاحة على الرابط <http://www.saicm.org/Portals/12/Documents/OOG%20document%20English.pdf> (تم الاطلاع في ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).

٤ انظر القرار IV/4 ICCM النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفائيات بعد عام ٢٠٢٠، في الوثيقة SAICM/ICCM.4/15، الملحق ١، متاح على الرابط http://www.saicm.org/Portals/12/documents/meetings/ICCM4/doc/K1606013_e.doc (تم الاطلاع في ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).

٥ انظر الوثيقة SAICM/ICCM.3/24، الملحق ٥، استراتيجية تعزيز مشاركة القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، المتاحة على الرابط http://old.saicm.org/images/saicm_documents/iccm/ICCM3/Meeting%20documents/iccm3%2024/K1283429e.pdf (تم الاطلاع في ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).

٦ اعتمدت الاستراتيجية الجامعة للسياسات الخاصة بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في شباط/ فبراير ٢٠٠٦، وهي متاحة على الرابط <http://www.saicm.org/Portals/12/Documents/Overarching%20Policy%20Strategy.doc> (تم الاطلاع في ٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).

لأن مجالات الإجراءات هذه ترتبط بعضها ببعض فإن هناك إجراءات عديدة كان يمكن إدراجها في عدد من المواضيع المختلفة ضمن خارطة الطريق. وتلافياً للتكرار، فقد أُدرج كل إجراء مرة واحدة فقط.

٧- وقد تم تحديد طرف فاعل رئيسي أو قيادي لكل إجراء من تلك الإجراءات. وبرغم التسليم بأنه في كثير من الحالات، يعتمد النجاح على التعاون بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة والقطاعات، فالهدف المتوخى من تحديد الدور القيادي داخل قطاع الصحة، حيثما أمكن ذلك، هو تقديم المساعدة وتيسير إحراز التقدم. وقد تم تحديد الدول الأعضاء بوصفها صاحبة الدور القيادي في الحالات التي تتحمل فيها الحكومات، ولاسيما الوزارات المسؤولة عن صحة الإنسان، الشق الأكبر من المسؤولية عن الإجراء. وعلى نفس النسق، يُسند دور القيادة إلى أمانة المنظمة عندما تتحمل الأمانة الجانب الأكبر من المسؤولية عن الإجراء. وفي حالات أخرى، يكون من المسلم به أن قطاع الصحة برمته - الدول الأعضاء كانت أو الأمانة أو غيرها، بما في ذلك سائر الأجهزة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة غير الدول - ينبغي أن يضطلع بدور قيادي.

٨- وهناك عدد من الإجراءات في خارطة الطريق تتدرج ضمن ولاية المنظمة، وتسهم كذلك في زيادة قدرة أمانة النهج الاستراتيجي على دعم الأنشطة المرتبطة بقطاع الصحة، على النحو المطلوب في الفقرة ٢(٨) من القرار ج ص ٦٩-٤. ويتم تمييز هذه الإجراءات في خارطة الطريق ويقدم بها مذكرة إيضاحية. وبالنسبة للإجراءات التي يعنى بها أكثر من طرف فاعل قيادي، فعندئذ، تسري هذه المذكرة على دور أمانة المنظمة فحسب.

٩- ونظراً لما يكون لأحاد الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة من أولويات مختلفة، بناءً على سياقاتهم الخاصة، فإنه لا يتم عرض الإجراءات حسب ترتيب الأولويات. وعلاوة على ذلك، تكون بعض الإجراءات متسعة النطاق للغاية، في حين يكون بعضها الآخر محدداً. ويكون هذا التفاوت متعمداً، ويُسلم فيه بأن الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة قد اختاروا نهجاً مختلفاً لإدارة المواد الكيميائية وهي في مراحل مختلفة من التنفيذ. وإدراج إجراءات أوسع نطاقاً من شأنه أن يمكن البلدان من تكييف تنفيذ خارطة الطريق بما يتواءم مع سياقاتها الخاصة.

١٠- ويؤمل أن تصبح مسودة خارطة الطريق أداة مفيدة لمساعدة الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة في قطاع الصحة في تحديد مجالات التركيز الرئيسية المتعلقة بالمشاركة والإجراءات الإضافية المرتبطة بإدارة المواد الكيميائية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. ومن المنتظر أن تحدد مختلف مكونات قطاع الصحة خططها لتنفيذ خارطة الطريق، والتي سوف تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى المشاركة والتعاون مع الآخرين حسب الاقتضاء.

١١- ويمتد الإطار الزمني لخارطة الطريق حتى يتم تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ وما بعده (في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠). وتطلب الفقرة ٢(١٠) من القرار ج ص ٦٩-٤ من المدير العام تحديث خارطة الطريق وفقاً لحصائل العملية التي تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات بهدف إعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠.

النتائج الرئيسية للمشاورة

١٢- تم خلال المشاورة الإلكترونية دعوة الدول الأعضاء^١ وهيئات منظومة الأمم المتحدة، وغيرها إلى المشاركة في مسح بشأن محتوى مسودة خارطة الطريق والهيكل العام لها. وتلقت الأمانة ٦٠ إجابة (٤٠ من

١ والاتحاد الأوروبي.

الدول الأعضاء؛ وثلاث من هيئات منظومة الأمم المتحدة؛ و١٧ من جهات أخرى)، وقد أخذت الأمانة هذه الإجابات بعين الاعتبار عند تنقيح المسودة.

١٣- وكان المجيبون على المسح عموماً مؤيدين للغاية لمسودة خارطة الطريق ومرحبين بها. وبشكل خاص، كان هناك اتفاق على أن مسودة خارطة الطريق جاءت استجابة للطلب الوارد في الفقرة ٢(١) من القرار ج ص ٦٩-٤. واتفق المجيبون كذلك بشكل عام على أن العنوان كان ملائماً، وأن تنظيم خارطة الطريق وشرحها كانا فعالين، فضلاً عن ملاءمة بيانات الحصائل. كما اتفقوا عموماً على الأهمية القصوى للإجراءات التي تم اختيارها والتي ستسهم في تحقيق الحصائل المذكورة. ونوّه المجيبون، مع ذلك، بأن الإنجاز الفعلي للحصائل سيعتمد على القدرات وتوافر الموارد والالتزام السياسي. وقُدِّمت بعض الاقتراحات المحددة لإدخال إضافات أو تعديلات على الإجراءات وبيانات الحصائل والتي أخذتها الأمانة بعين الاعتبار عند إعداد المسودة المنقحة.

١٤- وتضمن المسح سؤالاً حول الطريقة التي يمكن بها لقطاع الصحة المشاركة بنشاط في العملية التي تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات لإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠، على النحو المطلوب في الفقرة ٢(١)(هـ) من القرار ج ص ٦٩-٤، نظراً لأنه كان من المزمع عقد أول اجتماع في شباط/فبراير ٢٠١٧. وتم عرض مجموعة من الاقتراحات، كان أكثرها شيوعاً ما يتعلق بضمان تمثيل قطاع الصحة في الوفود المشاركة في الاجتماع. وتضمنت الاقتراحات أخرى سبل طرح مخاوف قطاع الصحة على جميع المستويات، وبناء الشبكات، وعقد اجتماعات بالتزامن مع الاجتماعات الدولية التي يتم تمثيل قطاع الصحة فيها بالفعل.

١٥- وتسأل المسح كذلك عن كيفية تبادل الدول الأعضاء للمعلومات عن التقدم والنجاحات والدروس المستفادة من تنفيذ خارطة الطريق على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. واقترح المجيبون إمكانية تبادل المعلومات من خلال استخدام الشبكات القائمة بالفعل أو الجديدة، والمنصات الإلكترونية، وعمليات إعداد التقارير، وكذلك من خلال تقارير الأمانة المقدمة لمختلف المحافل الدولية، بما فيها جمعية الصحة والمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

التطورات منذ انعقاد دورة المجلس التنفيذي الأربعين بعد المائة

١٦- في أعقاب الدورة الأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي، قدمت إحدى الدول الأعضاء ملاحظات خطية على مشروع خارطة الطريق. واستجابة لذلك، أدخلت الأمانة تعديلات على مجال الإجراءات الخاصة بالمعارف والبيانات؛ أولاً، أضيفت عبارة "استناداً إلى بيّنات موضوعية" إلى الفكرة العامة الواردة في هذا المجال من مجالات الإجراءات. ثانياً، تم تغيير عبارة "الإجراء الخاص بمنظمة الصحة العالمية لتوفير الإرشادات بشأن كيفية تحديد أولوية المواد الكيميائية من أجل تقديرها وإدارتها" لتصبح "إجراء تضطلع به الدول الأعضاء لتحديد المواد الكيميائية ذات الأولوية من أجل تقديرها وإدارتها على الصعيد الوطني من منظور صحي"، لكي تعكس الناتج النهائي لهذا النشاط. وجرى علاوة على ذلك تحرير الوثيقة.

١٧- وقد انعقد الاجتماع الأول في العملية التي تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات لإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠، في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٧، بمدينة برازيليا، وحضره ممثلون عن حكومات ٦٢ بلداً، ومن بينها ١٧ وزارة للصحة، فضلاً عن آخرين من أصحاب المصلحة. ووصف الاجتماع مسودة خارطة الطريق بأنها مفيدة في تقدير الأولويات الوطنية وتحديدها، واقترح أن تصبح نموذجاً، حري بالقطاعات الأخرى النظر فيه. وناقش المشاركون، في اجتماع عقدته المنظمة على الهامش بخصوص قطاع الصحة، سبل استخدام خارطة الطريق من قبل الحكومات لوضع خطط

العمل الوطنية، ومن قبل سائر أصحاب المصلحة لتحديد أولويات العمل الخاصة بهم. وبالإضافة إلى ذلك، سلّم الاجتماع بأهمية مسودة خارطة الطريق في تحديد إجراءات للتعاون مع القطاعات الأخرى وفي الدعوة إلى العمل من جانب متخذي القرار. ونوقشت أيضاً أهمية بناء القدرات والدعم في تنفيذ خارطة الطريق، والقيمة التي تعود من تبادل الخبرات، مثلاً من خلال الشبكات الإقليمية ودون الإقليمية.

تقرير عن آثار النفايات على الصحة

١٨- طلب القرار ج ص ٦٩-٤ أيضاً من المدير العام "إعداد تقرير عن آثار النفايات على الصحة، وما تقوم به المنظمة في الوقت الحالي من أعمال في هذا المجال، والإجراءات الأخرى الممكنة التي يستطيع قطاع الصحة، بما في ذلك المنظمة، اتخاذها لحماية الصحة"، وتقديم تقرير مرحلي إلى جمعية الصحة العالمية السبعين عن إعداد هذا التقرير. وقد أجرت الأمانة استعراضاً مبدئياً للبيانات المتاحة عن إنتاج النفايات الصلبة والمخاطر المرتبط بها على الصعيد العالمي. وهو ما يعدّ خطوة أولية هامة في تقدير المجالات التي تتطوي على أشد المخاطر الصحية بالنظر إلى مجموعة مختلفة من ممارسات جمع النفايات والتخلص منها. ويختص قدر كبير من العمل الجاري بالتخلص من النفايات الصلبة، سواءً من المنازل أو المرافق الصحية. وتشير النتائج الأولية إلى أن ضرورة توسيع نطاق الاستعراض لكي يأخذ في الاعتبار المخاطر الصحية الناجمة عن النفايات الصلبة التي يجري صرفها في المسطحات المائية وتسهم في تلوث الغلاف الجوي. وتعكف الأمانة العامة حالياً على تحديد الموارد الإضافية اللازمة لتوسيع نطاق عملية جمع البيانات لإعداد التقرير.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٩- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير والنظر في مشروع المقرر الإجرائي التالي:

جمعية الصحة العالمية السبعون، بعد النظر في التقرير الخاص بدور قطاع الصحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ وما بعده،^١ قررت ما يلي:

(١) اعتماد خارطة الطريق لتعزيز مشاركة قطاع الصحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ وما بعده؛

(٢) مطالبة المدير العام بتقديم تقرير إلى جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعين عن التقدم المحرز بشأن تنفيذ خارطة الطريق، ومواصلة تقديم التقارير في جمعية الصحة العالمية الرابعة والسبعين عن التقدم المحرز وعن الإجراءات المتخذة من جانب الأمانة لتحديث خارطة الطريق في ضوء نتائج العملية التي تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات لإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠.

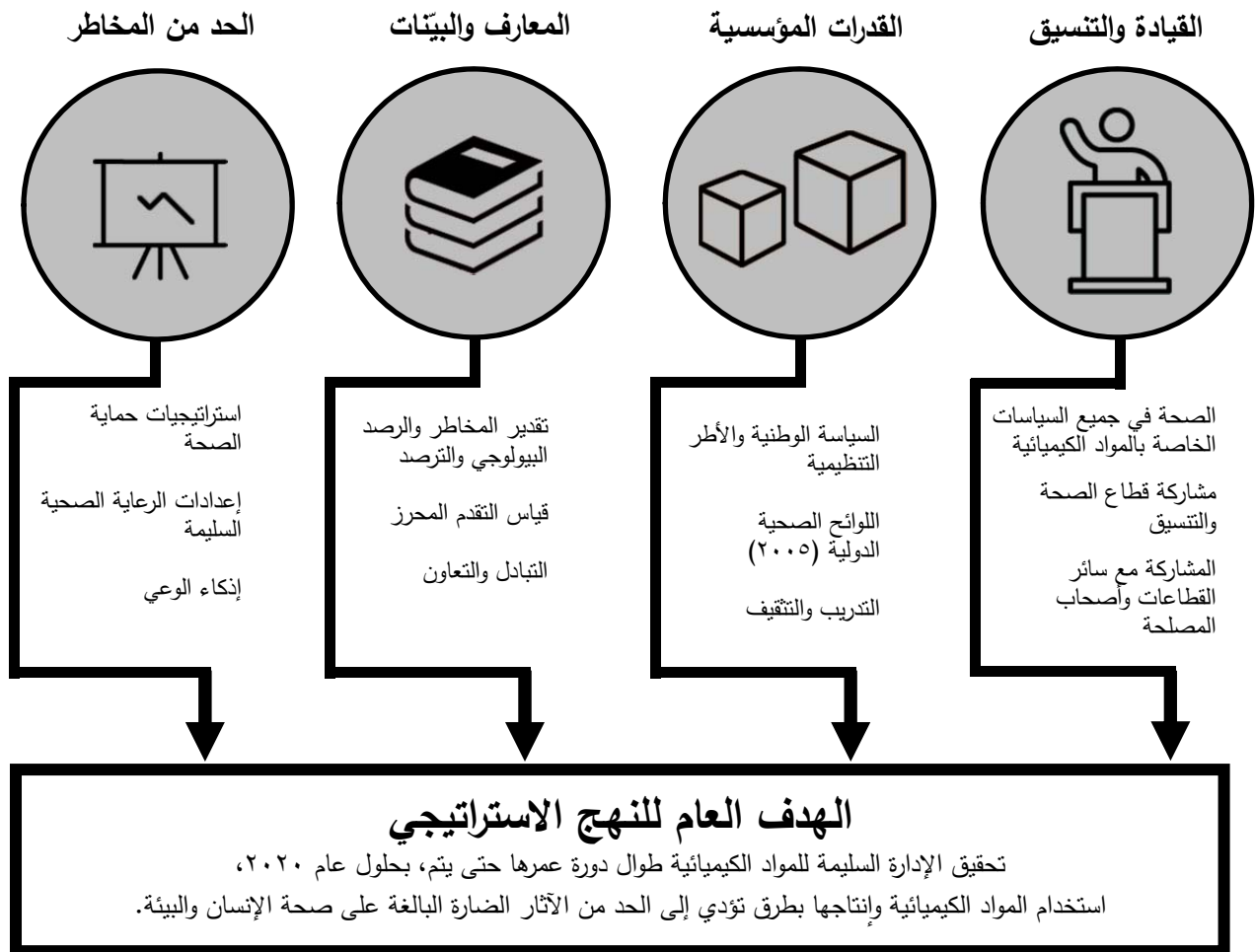
١ الوثيقة ج ٣٦/٧٠.

٢ انظر القرار ج ص ٦٩-٤ (٢٠١٦)، الفقرة ٢(١٠).

الملحق

خارطة الطريق لتعزيز مشاركة قطاع الصحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ وما بعده

مجالات الإجراءات



خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة عمرها هي قضية شاملة ستسهم في تحقيق كثير من، إن لم يكن جميع، أهداف التنمية المستدامة السبع عشر.

والغايات أدناه هي الغايات التي يرد فيها تحديداً ذكر المواد الكيميائية.



الهدف ٣
الغاية ٣-٩

الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوث وتلوث الهواء والماء والتربة بحلول عام ٢٠٣٠



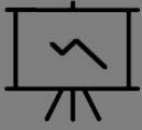
الهدف ٦
الغاية ٦-٣

تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام الآمنة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٣٠



الهدف ١٢
الغاية ١٢-٣

تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام ٢٠٢٠



الحد من المخاطر

الإجراءات التي تركز على إدارة المخاطر من جانب قطاع الصحة وداخله، بما في ذلك استراتيجيات حماية الصحة، وتنظيم المواد الكيميائية، وتثقيف الجمهور، وتبادل المعلومات وأفضل

استراتيجيات حماية الصحة

أ.د. وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لتعزيز الصحة وحمايتها وبرامج طوال دورة عمر المواد الكيميائية ذات الأولوية العالية، ولاسيما للفئات السكانية الأكثر عرضة للمخاطر.

أ.د. المشاركة بنشاط في تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، ودعم التنفيذ، ولاسيما الجوانب الصحية الوقائية. دعم التصديق على اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، وتنفيذها، وبناء القدرات من أجل تقييم ومعالجة الآثار الصحية الناجمة عن التعرض للزئبق تماشياً مع القرار جص ع ٦٧-١١ (٢٠١٤).

الجميع التعاون من أجل تحديد البدائل المنخفضة المخاطر والترويج لها، أخذاً بعين الاعتبار دورة عمر المواد والمنتجات، بما في ذلك النفايات، وتعزيز استخدام تلك البدائل.

الأمانة تقديم الإرشادات للوقاية من الآثار السلبية على الصحة لمجموعة معينة من المواد الكيميائية المثيرة للقلق.

أ.د. وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية بشأن الوقاية من التسمم بالرصاص والتدبير العلاجي له؛ وتنفيذ المبادئ التوجيهية المقبلة، والتخلص التدريجي من الدهانات التي تحتوي على الرصاص بحلول عام ٢٠٢٠ وفقاً للأهداف التي وضعها التحالف العالمي للتخلص من الرصاص في الطلاء.

مواقع الرعاية الصحية السليمة

أ.د. تقديم الإرشادات للمواقع الصحية لتشجيع بدائل أكثر مأمونية وتسهيل استخدامها، والإدارة السليمة للنفايات الناتجة عن الرعاية الصحية، استناداً إلى الإرشادات ذات الصلة من منظمة الصحة العالمية وغيرها، مثل تلك الإرشادات التي اعتمدت بموجب الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

أ.د. إعداد وتنفيذ حملات إنذاع الوعي للعاملين في الرعاية الصحية حول المواد الكيميائية المثيرة للقلق وأفضل الممارسات المتبعة لإدارة الأمانة للمواد الكيميائية داخل قطاع الصحة، بما في ذلك الآثار المهنية، والآثار المتعلقة بالمرضى أو المجتمع، والآثار البيئية في مواقع الرعاية الصحية.

أ.د. الاستفادة من إرشادات المنظمة في الحد من استخدام الزئبق في الرعاية الصحية وإدارة النفايات الملوثة بالزئبق (تماشياً مع المواد ٤ و ١٠ و ١١ من اتفاقية ميناماتا والقرار جص ع ٦٧-١١).

إنذاع الوعي

الجميع إعداد وإطلاق حملات إنذاع الوعي حول القضايا الصحية ذات الأولوية المتصلة بالمواد الكيميائية طوال دورة عمرها (مثل النفايات الإلكترونية، ومبيدات الهوام الشديدة الخطورة، والرصاص، والزئبق، وسائر المواد الكيميائية المثيرة للقلق على الصحة العمومية)، والأخطار المهنية، والمواد الكيميائية الخاضعة للإجراءات الدولية، وصحة الأمهات والأطفال.

الجميع تشجيع التبليغ بالمعلومات ذات الصلة، بما في ذلك التدريب على المواد الكيميائية المستخدمة في المنتجات والعمليات، وذلك للتمكين من اتخاذ القرارات المستنيرة من جانب جميع الأطراف الفاعلة طوال دورة عمر المنتجات، فضلاً عن تشجيع البدائل الأكثر مأمونية.

الجميع نشر واستخدام مقالات عن القضايا الصحية ذات الصلة بالمواد الكيميائية في المجالات التي يستعرضها النظراء والمعنية بالرعاية الصحية، والقضايا الطبية، والسموميات، وغيرها من المجالات ذات الصلة، بما في ذلك المجالات التابعة لهيئات مهنية.

أ.د. الأمانة دعم إعداد المكونات المتعلقة بمركز تبادل المعلومات الخاص بالنهج الاستراتيجي.*

الجميع توثيق الخبرات المكتسبة من تنفيذ مختلف حملات إنذاع الوعي وإجراءات الحد من المخاطر واستراتيجيات الوقاية وتبادل هذه المعلومات مع سائر الأطراف.

الحصيلة:



تحسين الصحة، على الأجلين القصير والطويل، ولأجيال المقبلة، من خلال الحد من المخاطر الصحية جراء التعرض للمواد الكيميائية طوال دورة عمرها، بما في ذلك النفايات الناتجة عن زيادة أنشطة حماية الصحة بقطاع الصحة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، ونتيجة زيادة الاهتمام والوعي داخل قطاع الصحة وفي المجتمع عموماً.

* الإجراءات التي تندرج ضمن ولاية المنظمة، وتسهم في زيادة قدرة أمانة النهج الاستراتيجي على دعم الأنشطة المرتبطة بقطاع الصحة، على النحو المطلوب تماشياً مع القرار جص ع ٦٩-٤. وبالنسبة للإجراءات التي يعنى بها أكثر من طرف فاعل قيادي، فعندئذ، تسري هذه المذكرة على دور المنظمة فحسب.

الجميع: جميع الجهات صاحبة المصلحة؛ أ.د: الدول الأعضاء؛ الأمانة: أمانة منظمة الصحة العالمية



المعارف والبيانات

إجراءات تركز على سد الثغرات في المعارف والمنهجيات المتعلقة بتقدير المخاطر، وتعزيز الرصد البيولوجي والترصد، وتقدير عبء المرض الناجم عن المواد الكيميائية، وقياس التقدم المحرز.

تقدير المخاطر والرصد البيولوجي والترصد

الجميع المشاركة في الجهود الرامية إلى سد الثغرات في المعارف العلمية، بما في ذلك العمل الجاري في إطار النهج الاستراتيجي، (مثلاً، بشأن المواد الكيميائية المثيرة للغدد الصماء، والمواد النانوية، والمستحضرات الدوائية التي تستمر في البيئة، والتعرض لمواد كيميائية متعددة في آن واحد، ونوع الجنس، والصلات مع الأمراض غير السارية).

الجميع المساهمة في إعداد طرق متواءمة على الصعيد العالمي، وأدوات ونهج جديدة لتقييم المخاطر (مثل النهج المتكاملة، والتعرض لمواد كيميائية متعددة في آن واحد) تأخذ بعين الاعتبار أنماط الاستعمال، والظروف المناخية، ونوع الجنس، وقدرات البلد، حيثما كان ذلك مناسباً.

أ.د التحقيق في الصلة بين التعرض والآثار الصحية على مستوى المجتمع، ومنها الناجمة عن التلوث والمواقع الملوثة.

أ.د تحديد المواد الكيميائية ذات الأولوية لتقديرها وإدارتها على المستوى الوطني من منظور صحي.

الجميع العمل من أجل تكامل نظم الرصد والترصد الصحية والبيئية للمواد الكيميائية طوال دورة عمرها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

أ.د **الأمانة** تيسير التنسيق بين وزارات الصحة ومؤسسات الرعاية الصحية، ومراكز معلومات السموم، وغيرها من الجهات، لتعزيز التيقظ للسموم وترصدها.

الجميع مواصلة استكشاف العلاقات بين المواد الكيميائية وتغير المناخ، والآثار المحتملة على الصحة.

قياس التقدم المحرز

أ.د تحسين نظم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية، وتعزيز نظم توثيق أسباب دخول المستشفيات والوفيات الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية.

أ.د استحداث طرق موحدة أفضل الأمانة لتقدير تأثيرات المواد الكيميائية على الصحة من أجل تحسين التقديرات والتنبؤات المتعلقة بعبء المرض.

الجميع استحداث طرق موحدة أفضل لتقدير الأثر الاجتماعي الاقتصادي للأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية.

أ.د **الأمانة** التعاون مع المجتمع الدولي لتحسين المؤشرات العالمية من أجل قياس أفضل للتقدم المحرز صوب بلوغ الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بآثار المواد الكيميائية على الصحة.

أ.د تحديد وبيان المؤشرات الوطنية للتقدم المحرز في الحد من عبء المرض الناجم عن المواد الكيميائية، تماشياً مع المؤشرات العالمية حيثما أمكن ذلك.

الجميع إنشاء آليات لجمع وإدارة البيانات والمعلومات الصحية اللازمة لتقديم تقارير عن التقدم المحرز بشأن النهج الاستراتيجي^١ وسائر الصكوك الدولية.

التبادل والتعاون

أ.د المشاركة والاتخايط بنشاط في الشبكات، والمساهمة فيها، بما في ذلك شبكة تقدير المخاطر الكيميائية وشبكة إنتوكس INTOX لمراكز السموم التابعتان للمنظمة.

الجميع المشاركة في مواقع إلكترونية تفاعلية و/أو منتديات نقاشية لقضايا محددة تتعلق بالمواد الكيميائية والصحة، أو ترعى إنشاءها إذا لزم الأمر.

أ.د إتاحة بيانات المواد الكيميائية المتعلقة بالصحة (مثل تقييم المخاطر، والرصد البشري والبيئي، وترصد الأمراض)، حيثما أمكن وحيثما اقتضى الأمر، وتوفيرها بسهولة ويسر إلى المجتمعات المحلية والدولية، بما في ذلك اللجان العلمية والتقنية الدولية ذات الصلة.

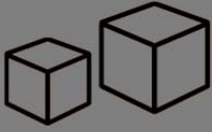
الجميع التعاون مع سائر المحافل العلمية التي تدرس الأمراض ذات الصلة بالمواد الكيميائية، وخصوصاً الأمراض غير السارية.

الجميع تبادل الخبرات بشأن وضع المؤشرات لقياس التقدم المحرز واستخدامها.

الخلاصة:

تعزيز مشاركة قطاع الصحة في الجهود التعاونية لسد الثغرات الحالية في المعارف والمنهجيات المتعلقة بتقدير المخاطر والرصد البيولوجي والترصد، وتقدير عبء المرض، وقياس التقدم المحرز. ويشمل ذلك زيادة المشاركة في الشبكات وإنشاء آليات تعاونية جديدة، حسب الضرورة، لتيسير تبادل المعارف والتعاون داخل قطاع الصحة بشأن قضايا تقنية محددة.





القدرات المؤسسية

إجراءات لتعزيز القدرات المؤسسية الوطنية في مجال التصدي للتهديدات الصحية الناجمة عن المواد الكيميائية، بما في ذلك الاستجابة للحوادث والطوارئ الكيميائية.

السياسة الوطنية والأطر التنظيمية

د. تحديد الثغرات ودعم سياسة وطنية وأطر تنظيمية أقوى للتصدي للآثار الصحية للمواد الكيميائية طول دورة عمرها، مع تركيز على العناصر الأساسية الأحد عشر المبينة في الفقرة ١٩ من وثيقة التوجه العام والإرشادات الخاصة بالنهج الاستراتيجي.

الجميع المساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى إعداد أدوات وإرشادات لوضع الأطر الوطنية، مثل دليل برنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات.

د. إعداد مبادئ توجيهية مرتكزة على الصحة بشأن المياه والهواء والتربة والأغذية والمنتجات والتعرض في مكان العمل، استناداً إلى قواعد المنظمة ومعاييرها ومبادئها التوجيهية، حسب الاقتضاء، والمشاركة في إعدادها.

د. دعم تنفيذ النظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها، وتنسيقه على المستوى الدولي، حسب الاقتضاء.

د. دعم اللوائح لمنع صرف المواد الكيميائية السامة والدعوة لتكنولوجيا ملائمة لاستردادها وإعادة تدويرها، فضلاً عن التخزين الآمن لها والتخلص منها، تماشياً مع القرارين جص ٢٣-٢٥، وجص ٢٦-٢٦ (٢٠١٠)، والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

د. دعم الرصد الأقوى لإنتاج المواد الكيميائية والنفايات الخطرة، ونقلها واستخدامها وإطلاقها، وتشجيع التعاون الإقليمي والدولي بهدف تعزيز الامتثال للأنظمة القائمة ومنع الاتجار غير المشروع.

اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)

د. إنشاء/ تعزيز القدرات الأساسية للتأهب للحوادث والطوارئ الكيميائية والتأهب لحالات الطوارئ واكتشافها والاستجابة لها، بما في ذلك: ترصد الأحداث الكيميائية والتحقق منها والإخطار بها، وتقدير المخاطر والتبليغ عنها، وقدرات التفيتش في موانئ الدخول.

الأمانة الاستمرار في إعداد وتحسين الأدوات والإرشادات وسائر وسائل الدعم للبلدان، حتى يتسنى تعزيز القدرات الأساسية للتأهب للحوادث والطوارئ الكيميائية، وتعزيز إنكاء الوعي بين جميع أصحاب المصلحة.

د. الأمانة تشكيل قوى عاملة دولية لنشرها بهدف الاستجابة لحالات الطوارئ الكيميائية، مثل المساهمة في قائمة خبراء تابعة للمنظمة في مجال الحوادث والطوارئ الكيميائية.

د. تعزيز مراكز وشبكات السموم القائمة وإنشاء أخرى جديدة، لتضطلع بدور التنسيق عند الضرورة بغية تحقيق الهدف المتمثل في إتاحة خدمة خاصة بمعلومات السموم لجميع البلدان.

د. تطوير أو تحسين الشبكات الإقليمية لتنسيق القدرات المختبرية القائمة وتعزيزها وتبادلها.

د. تحسين التواصل والتعاون بين مراكز الاتصال الوطنية لتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، والنهج الاستراتيجي، والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات للاستفادة من أوجه التآزر، مثل الحاجة إلى تقدير المخاطر والترصد والقدرات المختبرية وتقديم التقارير.

التدريب والتثقيف

الجميع نشر مواد تدريبية لفئات جماهيرية مستهدفة (مثل المنظمات غير الحكومية، والمسؤولين الحكوميين، والمدرسين والمهنيين الطبيين والعاملين في الرعاية الصحية) على مواضيع محددة (مثل تقدير المخاطر الصحية ورصدها، وجمع البيانات، وتشخيص الاضطرابات الصحية وعلاجها، والتوعية بالسلامة الكيميائية، ووضع البطاقات التعريفية على المنتجات).

الجميع تحسين المناهج الدراسية في كليات الطب وغيرها من المؤسسات الأكاديمية من أجل التصدي للآثار الصحية المترتبة على المواد الكيميائية، مع التركيز على السموم والصحة المهنية والصحة العمومية، وتشجيع التدريب داخل المستشفيات أو الزمالات أو التخصصات؛ وتشجيع إدراج المناهج الدراسية في برامج أكاديمية أخرى للترويج للكيمياء الآمنة والمستدامة (مثل، برنامج الأمان في التصميم).

الأمانة توفر بوابة إلكترونية للمواد التدريبية الخاصة بالمنظمة بشأن المواد الكيميائية والصحة كمساهمة في إنشاء مركز تبادل المعلومات الخاص بالنهج الاستراتيجي^٢.

الجميع إيصال رابطات المهنيين الصحيين بمجموعات أو مؤسسات صحة البيئة أو تحليل المخاطر لتعزيز المشاركة فيما يتعلق بقضايا إدارة المواد الكيميائية والمعرفة بها.

الحصيلة:

زيادة قدرة النظم الصحية ومرونتها للتصدي لجميع الجوانب المتعلقة بالسلامة الكيميائية.





القيادة والتنسيق

الإجراءات الرامية إلى تشجيع إدماج الاعتبارات الصحية في جميع السياسات الخاصة بالمواد الكيميائية، وإشراك قطاع الصحة في أنشطة إدارة المواد الكيميائية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وإشراك قطاع الصحة مع سائر القطاعات.

الصحة في جميع السياسات الخاصة بالمواد الكيميائية

- **الجميع** تحسين مستوى الوعي بآثار التعرض للمواد الكيميائية طوال دورة عمرها على الصحة، والتكاليف الناجمة عن ذلك.
- **أ.د.** تعزيز إدراج الأولويات الصحية في السياسات الخاصة بالمواد الكيميائية، وتحليل الثغرات بها، وخصائصها، وخطط واستراتيجيات التنفيذ على جميع المستويات، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- **الجميع** السعي إلى تنفيذ مبادرات لحشد الموارد المالية من أجل قطاع الصحة، شاملاً المنظمة، في سبيل تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.
- **الجميع** تنظيم جلسات إحاطة رفيعة المستوى بشأن المواد الكيميائية والصحة، للسياسيين وكبار المسؤولين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- **الجميع** تعزيز المكون الخاص بالمواد الكيميائية في الإجراءات الصحية والبيئية، سواء الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، بما في ذلك الإجراءات المتخذة على أرفع المستويات.
- **الجميع** إدراج نوع الجنس والإنصاف كأحد المكونات في جميع السياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

مشاركة قطاع الصحة والتنسيق

- **أ.د.** تسمية مركز اتصال في وزارة الصحة معني بالقضايا المتعلقة بالمواد الكيميائية والصحة، بما في ذلك تنفيذ خارطة الطريق هذه، وإنشاء شبكة وطنية للمواد الكيميائية والصحة.
- **الامانة** إنشاء شبكة عالمية للمواد الكيميائية، تربطها صلات بالشبكات دون الإقليمية والإقليمية والدولية القائمة، لتسهيل تنفيذ قطاع الصحة لخارطة الطريق هذه (بما في ذلك المشاركة في النهج الاستراتيجي*).
- **أ.د.** المشاركة في تحديد أولويات قطاع الصحة ودمجها في العملية التي تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات لإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠.
- **أ.د.** المشاركة بنشاط في اتخاذ القرارات ودعم تعزيز الأطر الوطنية التنظيمية والمتعلقة بالسياسات ذات الصلة بالمواد الكيميائية والصحة.
- **أ.د.** المشاركة في المحافل الوطنية والإقليمية بشأن المواد الكيميائية، بما في ذلك المحافل الخاصة بما يُستجد من قضايا متعلقة بالسياسات في النهج الاستراتيجي وبغيرها من القضايا موضع الاهتمام، وكذلك الخاصة بالأمراض غير السارية.
- **الجميع** تنفيذ استراتيجية تعزيز مشاركة قطاع الصحة في تطبيق النهج الاستراتيجي والترويج له لدى جهات أخرى

المشاركة مع سائر القطاعات وأصحاب المصلحة

- **أ.د.** المشاركة في شبكات التنسيق المتعددة القطاعات المستدامة والفعالة والعملية لتعزيز الجهود الجماعية، على النحو المتوخى في النهج الاستراتيجي.
- **الجميع** تيسير إدماج جميع القطاعات وأصحاب المصلحة المعنيين ومشاركتهم النشطة في إدارة المواد الكيميائية طوال دورة عمرها، على جميع المستويات، مع التسليم بالتشارك في القيادة بين قطاعي الصحة والبيئة.
- **الجميع** تسليط الضوء على الآثار المتعددة القطاعات للاستثمارات في مجال الصحة على الاقتصادات والمجتمعات المحلية.
- **الجميع** بناء القدرات داخل قطاع الصحة فيما يتعلق بالاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والبحث عن فرص لتبادل المعلومات وتنسيق والاستفادة من الجهود المبذولة في إطار الشبكات في سائر القطاعات.
- **الجميع** الانخراط بنشاط في المفاوضات الإقليمية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتصلة بالاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، وتمويل التنمية، والتعاون التقني، وكلما أمكن وعند الاقتضاء، وضع بند دائم لمناقشة القضايا المتعلقة بقطاع الصحة.



الحصيلة:

زيادة مستوى الوعي، وإدماج الاعتبارات الصحية، ومشاركة قطاع الصحة في أنشطة إدارة المواد الكيميائية على جميع المستويات، الوطني والإقليمي والدولي، والتعاون مع القطاعات الأخرى، ما يؤدي إلى زيادة تسليط الضوء على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة عمرها ومنحها المزيد من الأولوية.